A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.55
28 November 1989
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

شم : السيد نافاهاس موغرو (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

- منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي [٣٣]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64415/A ٨٩/٥٣٣٢٩

- الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته [١٥٧] (تابع)

(أ) مشروع مقرر

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- منجزات السنة الدولية للسلم [٣] (تابع)

(أ) تقرير الامين العام

(ب) مشروع قرار

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥ .

البند ٣٣ من جدول الاعمال

منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي :

(أ) تقرير الامين العام (A/44/536)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.24)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل البرازيل ليتولى عرض مشروع القرار A/44/L.24 .

السيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشهد منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة تحسنا سياسيا جديرا بالتقدير في منطقة جنوب الاطلسي .

ونحن نرحب بالتطورات الحاصلة في الجنوب الافريقي التي أدت الى التنفيذ الذي طال أمده لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وتعد الانتخابات التي أجريت مؤخرا في هذا الاقليم أهم خطوة في هذه العملية . وتنضم البرازيل الى غيرها من بلدان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي في أمل أن نستقبل ناميبيا في القريب العاجل بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمعنا الاقليمي .

لقد اضطلعت الامم المتحدة في هذه العملية ولا تزال تضطلع بدور هام للغاية ، وخصوصا من خلال عمل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي نفس هذا السياق ، اتسم دور بعثة الامم المتحدة للتحقق في أنغولا بالاهمية أيضا .

لقد أعلن قرار الجمعية العامة ١١/٤١ جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون . وأعرب المجتمع الدولي ، باعترافه بالهوية المحددة للمنطقة وشرعية شواغل الدول الواقعة على ضفاف الانهار وتطلعاتها ، عن تأييده للعزم المشترك لبلدان المنطقة على الاسهام

على نحو فعال في السلم والامن الدوليين ، وكذلك تعزيز التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان جنوب الاطلسي .

تتضمن الوثيقة الختامية للاجتماع الاول لبلدان منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ مجموعة هامة من النتائج والتوصيات التي تؤكد تلك الهوية والمساعي التي تبذلها الدول الاعضاء من أجل التعاون فيما بينها .

وفي تنفيذ هذه التوصيات ، ساعد مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار على وضع شروط البرنامج التقني لاستعراض تطورات النظام القانوني الذي أنشأته اتفاقية قانون البحار عام ١٩٨٢ وتنفيذه . وسيوضع هذا البرنامج في حلقتين دراسيتين تعقد احداهما في الكونغو عام ١٩٩٠ والاخرى في أوروغواي عام ١٩٩١ . ويهدف أيضا الى توفير فرصة اضافية لتقييم امكانيات التعاون بين الدول المشتركة بشأن جوانب معينة من قانون البحار ذات أهمية مشتركة لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي .

إن إعلان منطقة السلم والتعاون مبادرة بناءة . ولانزال ننوي تعزيز تقدم شعوب أمريكا الجنوبية وافريقيا مع الدعم المتزايد الذي نأمل أن يقدمه المجتمع الدولي .

وأخذا بذلك في الاعتبار يشرفني أن أعرض باسم الارجنتين ، وأنغولا ، وأوروغواي ، وبنن ، وتوغو ، والرأس الأخضر ، وزائير ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسنغال ، وسيراليون ، وغابون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وليبريا ، ونيجيريا ، والبرازيل ، وهي الدول الأعضاء الـ ٢٢ في المنطقة ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.24 وقد جاء ، مثل مشاريع القرارات السابقة له ، نتيجة لجهود الصياغة المشتركة المبذولة من البلدان المعنية .

ومشروع القرار بسيط ومباشر في استناده الى الإعلان المتخذ بالقرار ١١/٤١ . وفي الديباجة ، تؤكد الجمعية أن التعاون فيما بين جميع الدول ، لاسيما دول المنطقة لأغراض السلم والتنمية أساسي لتعزيز أهداف المنطقة . وتشير الجمعية فيه الى أن دول المنطقة تدرك تماما أهمية المحافظة على بيئتها وتعترف بالخطر الذي يشكله عليها التلوث من أي مصدر ، كما تلاحظ الجهود التي تضطلع بها دول المنطقة لتحقيق أهداف الإعلان .

وفي الفقرة ١ من المنطوق تحيط الجمعية علما بالتقرير (A/44/536) الذي قدمه الامين العام والذي يعترف به المقدمون بامتنان . وفي الفقرة ٢ تطلب الى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف المنطقة وأن تمتنع عن اتخاذ أي اجراء لا يتفق مع تلك

الأهداف وخصوصا الاجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها . وفي الفقرة ٣ ترحب ببدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا وتعرب عن الأمل في استقبالها ، في وقت قريب جدا ، بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمع جنوب الأطلسي . وفي الفقرة ٤ تؤكد الجمعية الحاجة الماسة الى المحافظة على بيئة المنطقة وتحث جميع الدول على اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها من الاضرار البيئية . وفي هذا الصدد تحث الجمعية العامة في الفقرة ٥ من المنطوق جميع الدول على الامتناع عن نقل النفايات الخطرة والسامة والنووية الى المنطقة أو تصريف هذه النفايات فيها . وتبين الفقرة ٦ من المنطوق النتائج الايجابية للمشاورات التي ستمكن من عقد الحلقتين الدراسيتين بالمساعدة المقدمة من مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار والدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وإذ نقدم مشروع القرار A/44/L.24 الى الجمعية العامة لتنظر فيه ، يحدونا خالص الأمل أن تتفهم الجمعية دوافعنا وتؤيد مرة أخرى التطلعات المشروعة لشعوب منطقة جنوب الأطلسي .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في مناقشة هذا البند ، ممثل نيبال .

السيد جوسي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الكلام مرة أخرى بشأن بند جدول الأعمال المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي" ، يعي وفد بلدي بطبيعة الحال أن نيبال تقع على بعد طبيعي كبير من جنوب الأطلسي . ولكن وفد بلدي يدرك حقيقة أخرى وهي العلاقة الوثيقة بين مبادرة انشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي واقتراحه المتواضع بإعلان نيبال منطقة سلام . وهذا التماثل المفهومي هو نفسه الذي دفع وفد بلدي الى الاشتراك في تقديم قرار الجمعية العامة التاريخي ١١/٤١ بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ .

وفي هذا الصدد قد أذكر أن نيبال قد أيدت عام ١٩٧١ إعلان الجمعية العامة المحيط الهندي منطقة سلم واقتراح عام ١٩٧٦ بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب

شرقي آسيا . وبالمثل أيد بلدي المقترحات بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا وفي البحر الأبيض المتوسط وفي القارة الافريقية كلها . وأيد بلدي معاهدة تلاتيلولكو عام ١٩٦٧ وكذلك معاهدة راروتونغا عام ١٩٨٥ اللتين تمثلان نهجين اقليميين فعالين لعدم الانتشار في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ . وقد رحبت نيبال أيضا بجانب معين من معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٥٩ ، وهو تجريد القارة من الصفة العسكرية والنووية .

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز اقتراح فخامة الملك بيريندرا عام ١٩٧٥ بإعلان نيبال منطقة سلام . وقد أضيف أنه اقتراح لقي التأييد القيم من ١١٣ من الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وهو تأييد أود أن أؤكد من جديد أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا له . وهو نتيجة طبيعية لسياسة نيبال التي تلتزم التزاما صارما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . وفي هذا العصر الذي يتسم بالتفكير السياسي الجديد نرى أن الاقتراح يمكن أن يكون اضافة مفيدة للمجموعة الموجودة من اجراءات بناء الثقة في مجالي نزع السلاح والأمن .

ونرى أن الاقتراح يمثل وسيلة عملية للدول الصغيرة ذات الأهمية الاستراتيجية الجغرافية لتعزيز أمنها حتى أثناء العمل على كفالة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وفي الحالة الدولية المعاصرة التي تتميز بالتحسن وإن كانت متغيرة ولا يمكن التنبؤ بها ، فإننا نرى أنه من الأهمية لجميع الدول ، وليس فقط للدول ذات القوة العسكرية الكبيرة ، أن تكون آمنة وأن تشعر بالأمن .

وإذ أعود الى هذا البند من جدول أعمالنا ، اسمحوا لي أن أعرب لحكومة البرازيل عن تهانئ وفد بلادي على دورها النشط كمنسق في تشجيع عمليات تبادل وجهات النظر بصورة مكثفة فيما بين السلطات العليا من بلدان جنوب الاطلسي ، حسبما يرد في الوثيقة الختامية للاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي .

ولقد أسفر تبادل وجهات النظر هذا ، كما هو مبين تفصيلا في تقرير الامين العام (A/44/536) ، عن اتفاقات ملموسة تتصل بالتعاون السياسي ، والاقتصادي ، والمالي ، والتجاري والتقني .

وإن وفد بلادي أشد اقتناعا الآن من أي وقت مضى بأن التقيد بدقة بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي من شأنه أن يشكل اسهاما مهما في صون السلم والامن في تلك الرقعة الشاسعة من المحيط . ومرة أخرى نؤكد ايماننا بأن الالتزام الصارم بشروط الإعلان يمكن أن يساعد مساعدة كبيرة ليس في منع الانتشار الجغرافي لاي أسلحة نووية فحسب ، بل وأيضا في درء أي تهديدات تمس الامن الاقليمي والدولي ، الامر الذي يتأتى من الالتزامات بعدم ادخال أي أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة وعدم إقحامها في منافسات أو نزاعات غريبة عنها .

لاحظ وفد بلادي ، مؤخرا أن بعض التطورات المبشرة حدثت على الساحة الدولية ، وألقت بظلالها على جنوب الاطلسي . ومن بين تلك التطورات إجراء الانتخابات في ناميبيا ، الاسبوع الماضي ، تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة ، توطئة لنيل ذلك الاقليم استقلاله الكامل في نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

ويرحب وفد بلادي بإعلان نتائج تلك الانتخابات منذ بضع ساعات وبمصادقة الممثل الخاص للامين العام عليها . وإننا لنتقدم الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بأصدق التهانئ على فوزها عن جدارة . وأملنا أن تكون ناميبيا ، في نفس هذا الوقت من العام المقبل ، قد انضمت لا الى هذه الهيئة العالمية فحسب ، بل وأيضا الى مجتمع دول جنوب الاطلسي الملتزمة بإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي .

ونحن نؤيد هدف حكومة الارجنتين المعرب عنه في الوثيقة A/44/536 والرامي الى

"أن تكون منظمة جنوب الأطلسي فعلا ، منطقة سلم وتعاون ، خالية من المنازعات ومن الاسلحة النووية ومحمية من أي سباق تسلح ومن أي مطامح الى الهيمنة" (A/44/536 ، ص ٧ ، الفقرة ٣) .

وفي رأينا أن من بين الشروط الاساسية لإنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي نبذ نظام بريتوريا العنصري أدوات الفصل العنصري وسياسته ، وانضمام بريتوريا الى معاهدة عدم الانتشار النووي ، واخضاع جميع أنشطتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكفالة خلو المنطقة بحق من أي أسلحة نووية .

ويتفق وفد بلادي مع بعض الحكومات فيما أبدته من رأي مؤداه أنه بالنظر الى الاتفاقات القائمة والمتعلقة بالمناطق الخالية من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ ، وبعملية إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي ومنطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي ، يجدر إيلاء اهتمام جاد للفكرة الداعية الى النظر في إعلان نصف الكرة الجنوبي بأسره منطقة خالية من الاسلحة النووية .

ونود أن نسجل عميق تقديرنا للامين العام على تقريره . ونود ، أيضا ، أن نعرب عن تقديرنا لدول منطقة جنوب الاطلسي التي اتخذت خطوات صوب تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة التاريخي ١١/٤١ . ونحثها على أن تواصل ، في ظل التعاون الاقليمي الهادف جهودها المحمودة التي تعتبر من نواح عديدة جهودا مثالية . ومن ثم يشرف وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار A/44/L.24 ، الذي عرضه ، لتوه ، ممثل البرازيل . وأملنا أن تصادق عليه الجمعية العامة بتوافق الآراء .

السيد أدجوي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن نبل الاهداف السامية الواردة في ميثاق الامم المتحدة يتطلب منا تعبئة طاقاتنا على نحو مستمر وتوحيد مبادراتنا على نحو رشيد بغرض تهيئة الظروف المناسبة لإقامة عالم أكثر سلما ورخاء في ظل التضامن التام .

وقصارى القول ، فإننا مطالبون بتحويل السلم والامن الدوليين الى درع صلب في مواجهة تطلعات التوسع والسيطرة التي أفضت ، كما نعلم جميعا ، الى أشد حربين فتكا وتدميرا في زمننا .

ومن المهم والسليم في هذا الصدد أن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الحادية والاربعين مقررا لإعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي .

وتجدر التذكرة بأن هذا الإعلان يتماشى مع الفقرة ٦٤ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . وتنص هذه الفقرة على ما يلي :

"... إن انشاء مناطق سلم في مختلف مناطق العالم بموجب شروط مناسبة ، تحددها بوضوح وتقررها بحرية الدول المعنية في المنطقة ، مع مراعاة خصائص المنطقة ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ووفقا للقانون الدولي أمر يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الدول الواقعة ضمن هذه المناطق وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين ككل" . (القرار دإ - ٢/١٠)

إن ما حصلت عليه القرارات الثلاثة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسألة منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي - قرارات الجمعية العامة ١١/٤١ و ١٦/٤٢ و ٣٣/٤٣ - يؤكد التزام المجتمع الدولي بالعمل من أجل إقرار السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، ويشكل بالنسبة لدول المنطقة سببا للسعي الى بلوغ الاهداف الواردة في الإعلان .

ويتضح من القرارات أن تنفيذ الإعلان مسؤولية مشتركة تقع على الدول المعنية والدول الاخرى في جميع المناطق ، ولاسيما الدول ذات الاهمية العسكرية . وقد بذلت جهود عديدة منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، تدل على إصرار الدول الساحلية في جنوب الاطلسي على تحويل منطقتها الى منطقة سلم وتعاون حقيقية .

وقد أكد الاجتماع الاول لدول المنطقة ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، المسؤولية الخاصة الواقعة عليها فيما يتعلق بصيانة السلم والامن في المنطقة ، وحدد اطار العمل المقبل لإعطاء مضمون لرغبتها في التعاون .

والعمل الملحوظ الذي قامت به البرازيل بصفتها منسقة لدول المنطقة دليل واضح على أهمية القرار الذي اتخذ في ريو دي جانيرو بإنشاء ذلك المنصب وتحديد الدور الذي يتطلب من المنسق أن يقوم به . ولذلك يبدو أنه من العدل ومن الواجب أن نرحب بمشاركة البرازيل الفعالة في مؤتمر المبعوثين ، الموكولة اليه مهمة وضع الاتفاقية العالمية المتعلقة بمراقبة حركات النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها ، وأيضا بجهود منسقنا لتنظيم حلقتين دراسيتين بشأن تطبيق النظام القانوني المنصوص عليه في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار . وهاتان الحلقتان الدراسيتان هامتان تماما في أنهما معنيتان أساسا بأحكام الاتفاقية التي من المرجح أن يكون لها أثر على المنطقة .

وتوغو ، تمشيا مع التزامها الذي لا يتزعزع بالسلم والامن الدوليين ، ومع إيمانها القوي بمزايا التعاون الدولي بكل أنواعه الخالي من الاعتبارات الايديولوجية ، تنتوي الإسهام بأقصى طاقتها في تحقيق أهداف إعلان منطقة جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون . وذلك الالتزام يدلل عليه بالفعل كون بلدي طرفا في اتفاق عدم الاعتداء والمساعدة المتبادلة للدفاع الذي أبرم بين دول مجموعة غرب افريقيا ، والذي بدأه بروتوكول عدم الاعتداء المبرم بين ١٦ دولة عضوا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

وبلدي ، بصفته عضوا مؤسسا للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، لا يألو جهدا للإسهام في نجاح هذه التجربة المثالية في التكامل الاقتصادي دون الاقليمي ، الذي يعد عامل استقرار وسلم . وفضلا عن هذا ، فإن العديد من المبادرات المتعلقة بالوساطة والتسوية السلمية للنزاعات والصراعات من جانب رئيس الجمهورية فخامة الجنرال غناسينغبي أياديما تؤكد تفاني توغو الثابت من أجل السلام .

إن دول المنطقة ليست وحدها التي ينبغي أن تحترم جنوب الاطلسي كمنطقة سلم وتعاون . فهذا المطلب الهام متضمن في قرار الجمعية العامة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ الذي ينص على أن الجمعية العامة :

"تطلب الى جميع الدول في سائر المناطق الاخرى ، ولاسيما الدول ذات الاهمية العسكرية ، أن تحترم تماما منطقة جنوب الاطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون ، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية ، وعدم إدخال أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة ، وعدم شمول المنطقة بالمنافسات والمنازعات التي هي دخيلة عليها" . (القرار ١١/٤١ ، الفقرة ٣)

ومن الضروري أن نرحب بالاهتمام الذي أبدته بلدان عديدة خارج المنطقة في تحقيق أهداف الإعلان .

وفي هذا الشأن ، يرحب وفد بلادي بإعادة تأكيد الاتحاد السوفياتي لاستعداده للقيام - مع الولايات المتحدة الامريكية والدول البحرية الكبرى الاخرى والدول الساحلية في جنوب الاطلسي - بدراسة مسألة التدابير الضرورية استجابة لنداء الجمعية العامة بتخفيض الوجود العسكري في المنطقة ، وعدم وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل فيها . وهذا من أشد العروض إيجابية وإفادة وهو يستحق أن تتخذه دول بحرية كبرى أخرى في المنطقة بهدف تقرير العمل المحدد .

إن دول المناطق الاخرى ، ولاسيما الدول ذات الاهمية العسكرية عند وفائها بمسؤولياتها في تنفيذ إعلان جعل جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون - ينبغي أن تتجنب

زيادة التوتر القائم وتصعيد النزاعات الناشبة في المنطقة . وفضلا عن ذلك ، ينبغي لها أن تعتبر إبرام اتفاقات بشأن خفض الأنشطة العسكرية وإزالتها التدريجية غير متفق مع متطلبات سلم وأمن الدول الساحلية في جنوب الأطلسي ، وأن تتعاون بشكل وثيق مع تلك الدول بهدف أن تسوي بالوسائل السلمية نزاعاتها التي تشترك فيها دول من خارج المنطقة .

إن حظر نقل النفايات الإشعاعية والخطيرة الأخرى الى بلدان في جنوب الأطلسي يجب أن يكون إحدى أولويات الدول الصناعية خارج المنطقة . وذلك الحظر من شأنه أن يلبي الشواغل التي أعربت عنها دول المنطقة خلال اجتماع ريو دي جانيرو . وهذه الدول ، بالنظر الى اهتمامها بحماية البيئة في جنوب الأطلسي من خطر التدهور ، أدانت بالاجماع أي نقل لنفايات خطيرة الى المنطقة .

وبلادي ، التي كانت واحدة من أولى الدول التي احتجت على محاولات التخلص من النفايات الخطيرة والسامة والتخلص الفعلي منها ، والتي وضعت مؤخرا مدونة بيئية صارمة ، ستؤيد أية اجراء يرمي الى جعل البيئة في جنوب المحيط الأطلسي مجالا غير ملوث .

يرحب وفدي بحرارة بالقرار الذي اعتمدته مؤخرا الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بحظر نقل النفايات السامة الناشئة عن أنشطتها الصناعية الى بلدان افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ . ويمكن أن يكون هذا القرار مثالا تحتذيه جميع البلدان الصناعية الاخرى التي تنتج نفايات سامة .

ولئن كانت منطقة جنوب الاطلسي تشكل احدى المناطق الاستراتيجية في العالم وتعتبر سوقا ضخمة ، فإن لها أيضا بعدا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وانسانيا هاما لانها تضم دولا مختلفة ، وشعوبا تتكلم الفرنسية والانكليزية والبرتغالية وشعوبا اسبانية ـ أمريكية وشعوبا لاتينية ـ أمريكية ، وشعوبا افريقية ، تضم عددا كثيفا من السكان يختلفون في العرق والعقيدة والقيم . إن إعلان هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون ـ بالاضافة الى أنه يتمشى مع الاهداف الاساسية لهذه المنظمة العالمية ـ يعتبر عملا يعبر عن ارادة الدول المعنية في تحقيق أقصى فائدة ممكنة من تكاملها . وعلى أي حال ، فإن اسهام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة في التنفيذ الفعال لاهداف الإعلان يمثل إحدى الطرق التي ستوصلنا حتما الى عالم يسوده السلم والعدالة والتقدم ، نسعى جميعا الى تشييده .

وإذا كان التحسن التدريجي في العلاقات السياسية الدولية يمكن أن يعطي زخما دائما للعمل المشترك من جانب الدول الساحلية في جنوب الاطلسي والدول الاخرى في المنطقة ، فإننا بذلك يمكن أن نزيد من فرص تحقيق السلم والتعاون في المنطقة وبالتالي تعزيز التوازن العالمي .

السيد اريسمندي (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نجتمع هنا اليوم لأن المجتمع الدولي مهتم بمناقشة الاحداث الجديدة في جنوب الاطلسي من منظور السلم والتعاون في المنطقة .

ومنذ أن أعلنت هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون بموجب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ ، حدثت انجازات ايجابية جديدة داخل المنطقة وخارجها . فمناخ الانفراج على النطاق العالمي يمكننا من مواصلة السعي الى مستقبل أفضل والى

ايجاد حلول تفاوضية تتمشى مع مبادئ القانون الدولي . ويكفي أن نشير الى الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون الذي تناول عددا من المسائل المألوفة للجمعية .

إن الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا تقترب الآن - أكثر من أي وقت مضى من التحقق . وقد تطلب هذا متابعة دائمة من جانب مجلس الامن والتوصل الى اتفاقات مثل تلك التي أمكن التوصل اليها في نيويورك وبرازافيل ، بالاضافة الى الانشطة العديدة من جانب الامين العام للامم المتحدة والمجتمع الدولي كله . كل هذا يبين للعالم أن عمليات السلم ، على الرغم من تعقدها ، يمكن أن تتحرك الى الامام إذا توفرت الرغبة في التفاوض والاستعداد للتقيد بالاتفاقات التي يتم التوصل اليها . ونأمل أن تستمر هذه العملية في ناميبيا ، وذلك لصالح الشعب الناميبي ولإعادة تأكيد مبدأي تقرير المصير والسلامة الاقليمية ، وتعزيز السلم في تلك المنطقة .

إننا نحث جميع الدول على تعزيز أهداف السلم والتعاون الواردة في إعلان منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ، وعلى الامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تنشئ حالات توتر أو نزاع محتمل في المنطقة ، أو تزيد هذه الحالات سوءا .

ونحن نرحب بارتياح بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا الذي بدأ في نيسان/ابريل من هذا العام ، ونأمل أن نستقبل ناميبيا قريبا باعتبارها دولة في مجتمع دول جنوب الاطلسي . ونحن نذكر بشكل خاص الانباء التي استمعنا اليها اليوم بشأن النتيجة الناجحة للانتخابات التي حدثت في ناميبيا في الاسبوع الماضي .

وترى كولومبيا أن تحقيق أهداف السلم والتعاون في جنوب الاطلسي يقتضي من دول جميع المناطق الاخرى أن تمتنع عن إدخال المعدات العسكرية أو الافراد العسكريين أو أسلحة التدمير الشامل أو حالات النزاع في المنطقة . ولذلك ، فنحن طرف في معاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ونلتزم بالاحكام التي وضعتها وكالة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . وقد انضممنا مؤخرا الى معاهدة أنتاركتيكا لاننا نشارك في الفلسفة التي تعبر عنها المعاهدة وهي أن تلك المنطقة ينبغي ألا تستخدم إلا لتحقيق أهداف علمية سلمية وكذلك لحماية وصون الانواع وبيئتها الطبيعية .

وتتيح هذه الصكوك ، بحكم طبيعتها ، تطوير شتى أشكال التعاون التي تراعي الامكانيات والحاجات الحقيقية للمنطقة . وحين نعمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، فإننا نعمل بذلك من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا .

ويسرنا أننا أنشأنا علاقات دبلوماسية في الفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٨٩ مع الدول الساحلية التالية في المنطقة : أنغولا ، وتوغو ، والرأس الاخضر ، وسان تومي وبرينسيبي ، وسيراليون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وليبريا . وكان دافعنا الى ذلك روح التفاهم والتعاون والرغبة في العمل المشترك من أجل تحقيق مصالح المنطقة والمجتمع الدولي بأسره كجزء من الجهود العامة المبذولة لإقرار السلم . فإقرار السلم ممكن إذا عملنا جميعا لتحقيقه . والتحدي الرئيسي والاول الذي يواجه البشرية ، هو تحقيق حياة متحضرة وكريمة .

السيدة ديالّو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تغتنم السنغال ، باعتبارها بلدا ساحليا في جنوب الاطلسي ، فرصة النظر في البند ٣٣ من جدول الاعمال لكي تعيد تأكيد تمسكها بالاهداف الواردة في إعلان إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي .

ويبدو أن من المناسب في هذا الوقت والمكان أن تعرب السنغال مرة أخرى عن عزمها على مواصلة احترام القواعد الأخلاقية التي تشكل أساس العلاقات فيما بين دول المنطقة ، وعن اعتقادها بأن مستقبل جنوب الأطلسي لا يمكن ضمانه إلا في حالة توفر السلم والوئام فيما بين دول وشعوب البلدان المطلة عليه .

ان هذا الالتزام يبين سبب اتباعنا في علاقاتنا مع جيراننا ، كما ذكر ذلك مؤخرا الرئيس عبدو ضيوف ، سياسة حسن جوار فعالة تقوم على أساس السعي المستمر الى التضامن المتزايد . وهذا ما جعل السنغال تعلن منذ البداية تأييدها لمبادرة البرازيل التي تستحق الثناء ، وتشترك في جميع المشاورات التي أدت الى صياغة إعلان ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ الذي أعلنت فيه الجمعية العامة المنطقة الواقعة بين افريقيا وأمريكا اللاتينية منطقة سلم وتعاون .

وعلى الرغم من حجم هذه العملية وطابعها المعقد ، ولاسيما من ناحية نزع السلاح والأمن ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة ، واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب ، تعمل دول جنوب المحيط الأطلسي دون هوادة على النهوض بروح منطقة السلم والتعاون . وهكذا ، في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، عقد في ريو دي جانيرو الاجتماع الأول لدول المنطقة . وكانت هذه خطوة هامة صوب تحقيق أهداف المنطقة . وقد أتاح هذا الاجتماع بصفة خاصة التشديد على مسؤولية الدول الساحلية فيما يتعلق بتعزيز أهداف ومقاصد المنطقة ؛ ومراقبة المصادر الرئيسية للصراع والتوتر التي تهدد السلم والتنمية في المنطقة ؛ ووضع برنامج شامل للتعاون الاقليمي عبر المحيط الأطلسي .

والى جانب هذه الجهود ، تحاول دول المنطقة الاستفادة من الخبرة الثرية لمناطق السلم الأخرى ذات الشواغل المماثلة ومن إسهام الوكالات المتخصصة والأجهزة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

ولهذا أقترح أن يعقد ، بمساعدة الامم المتحدة ، حلقتان دراسيتان في الكونغو في عام ١٩٩٠ وفي أوروغواي في عام ١٩٩١ حول تلك الجوانب من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التي قد يكون لها أثر أكيد على المنطقة . وبالمثل ، يمكن للمنظمات الاقليمية في افريقيا وأمريكا اللاتينية أن تقدم مشكورة إسهاما يمكن الدول من الاستفادة من الصكوك القانونية الدولية والوسائل الضرورية لتحويل المنطقة الى منطقة تنمية ، بمنأى عن الصراعات وخالية من الاسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل . ومع ذلك ، لا يمكن أن تصبح هذه المنطقة واقعا ملموسا دون أن يطرأ تحسن في المناخ السياسي في الجنوب الافريقي عندما يزول نظام الفصل العنصري وتخضع الانشطة النووية لجنوب افريقيا لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي هذا الصدد ، يشعر وفد بلادي بسعادة بالغة لاننا سنتمكن في القريب العاجل من الترحيب بدولة ناميبيا المستقلة فيما بيننا كعضو في المنطقة ، بعد عملية الاستقلال الطويلة والمضنية .

إن كل هذه الشواغل ، وهي شواغل مشتركة لدى جميع أعضاء المنطقة ، مذكورة بوضوح في مشروع القرار الذي عرضه للتو وفد البرازيل أمام الجمعية العامة . وإن وفد السنغال ، إذ يؤكد من جديد للسفير باولو نوغويرا - باتيستا امتنانه لالتزامه وتفانيه في الاضطلاع منذ البداية بدوره كمنسق ، يدعو جميع الوفود الى التصويت لصالح مشروع القرار A/44/L.24* .

السيد بيل (الكونغو)(ترجمة شفوية عن الفرنسية): في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ضمت الكونغو صوتها الى أصوات الوفود الاخرى الكثيرة التي أعلنت رسميا جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون . واليوم ، انطلاقا من التقليد المتبع منذ ذلك الحين وفي ضوء الاهمية الواضحة لهذه المسألة ، يود وفد بلادي أن ينتهز فرصة هذه المناقشة ليؤكد من جديد تأييد الكونغو لإعلان ريو دي جانيرو . إن أهداف هذا الإعلان - السلم والامن والتنمية والتعاون الاقليمي - لها أهمية بالغة في

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نافاهاس موغرو (بوليفيا) .

سياق الانفراج النسبي للتوتر في العلاقات الدولية ، التي ينبغي فيها أن تكون المشاكل الحيوية للتنمية والإنعاش الاقتصادي للبلدان النامية هي من الآن فصاعدا أولى الأولويات . ومن هنا تكتسي هذه الأهداف أهمية متزايدة .

إن مهمة ترجمة هذه الأهداف الى واقع في حياة الدول والمجتمعات والافراد الذين يعيشون في هذه المنطقة البحرية الواقعة بين افريقيا وامريكا الجنوبية ، تتطلب بالاضافة الى دعم دول المنطقة ، دعم المجتمع الدولي في مجمله .

إن الالتزام الذي قطعته على نفسها دول المنطقة في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الاقليمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحماية البيئة والسلم والأمن لجميع الدول في المنطقة ، يبين عزمها على تطوير علاقاتها في ظروف من السلم والحرية ، وفي ظل مناخ خال من التوتر ، وبما يتمشى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ولذلك فإنني أرحب بالجهود التي تبذلها على مستوى منطقتنا الارجنتين والمملكة المتحدة من أجل ايجاد حلول للمشاكل المتصلة بمستقبل جزر فوكلاند (مالفيناس) .

ويرحب وفد بلادي بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الخاص بناميبيا ، التي نأمل جميعا أن نتمكن من الترحيب بها قريبا جدا كدولة عضو في منظمتنا وعضو في المنطقة .

إن قيام دول المناطق الاخرى ، وبصفة خاصة الدول ذات الاهمية العسكرية ، التي ينبغي أن تمتنع عن إدخال أسلحة التدمير الشامل الى المنطقة ، بتخفيض وجودها العسكري في المنطقة ، سيسهم دون شك في خفض التوتر وسيسهم في تحقيق الاهداف الواردة في إعلان ريو دي جانيرو .

إن إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، الذي أعلنت الدول الافريقية في المنطقة تأييدها له رسميا ، يعبر عن الرغبة في جعل القارة الافريقية والمحيط الاطلسي منطقة خالية من الاسلحة النووية . وللاسف فإن هذه الإرادة المعلنة ، على الرغم من أن بلدان المنطقة تتشاطرها ، تتعرض للخطر بسبب استمرار وجود قدرة نووية لدى جنوب افريقيا التي ، كما يعرف الاعضاء ، جعلت العنصرية أساس نظام حكمها .

وإذا كان الهدوء النسبي الذي يسود انغولا وعملية استقلال ناميبيا الجاري تنفيذها يشكلان تطورا ايجابيا في الجنوب الافريقي ، فإن الفصل العنصري ما زال حتى الآن يمثل تهديدا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين .

إن الكونغو تعرب مجددا عن ادانتها القاطعة للفصل العنصري وتناشد كل الدول التي تساعد جنوب افريقيا في جهودها في الميدان النووي وغيره من الميادين العسكرية أن توقف كل أشكال التعاون مع هذا النظام .

ومن ناحية أخرى ، ينبغي أن نعترف بأن الاصلاحات المزعومة المنفذة في جنوب افريقيا هي من قبيل محاولة نظام الفصل العنصري التكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية في سبيل استنقاذ الدعائم التي يرتكز عليها . إن الجهد الإجماعي والمتضافر الذي يبذله مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره بهدف اتخاذ تدابير الزامية ، حتى وإن كانت تتعارض مع المصالح الآنانية لبعض البلدان ، هو وحده الكفيل بإرغام بريتوريا على إزالة الفصل العنصري . وآنذاك ستسعد الدول المطلة على المحيط الأطلسي لانضمام جنوب افريقيا - الديمقراطية والخالية من الفصل العنصري والمتعددة الاعراق - الى صفوفها .

ولن يتسنى كفالة السلم الدائم والأمن في منطقتنا أو على الصعيد العالمي إلاّ إذا تمتعت كل شعوب العالم بحرية تقرير المصير ، وأزيلت الحواجز العرقية المصطنعة وسائر أشكال التمييز . كما أن القضاء على أسباب انعدام الاستقرار وانعدام الأمن الاقتصاديين والاجتماعيين اللذين تعاني منهما بلدان المنطقة وسائر البلدان النامية هو الكفيل بإحلال السلم والأمن الحقيقيين . وهذا يوضح الأهمية القصوى لاحترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن تنمية دول المنطقة ، والحفاظ على الوسط الايكولوجي والبيئة من التلوث ، وتعزيز المبادلات التجارية ، أمور تتطلب بلا ريب موارد ضخمة تفوق في معظم الاحيان قدرة دولنا .

وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلت حتى الآن لا تزال متواضعة إلا أنها جديرة بالتشجيع . فقد تعزز التشاور بين دول المنطقة ، واتخذ في معظم الحالات شكل زيارات

دورية لمسؤولين رفيعي المستوى ، مما أفضى الى ابرام اتفاقات تعاونية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتقنية . ومما لا ريب فيه أن مواصلة هذه الاتصالات ستسهم في تحقيق الأهداف التي حددت في ريو دي جانيرو . لكن دعم وتضامن سائر أعضاء المجتمع الدولي سيعطيان قوة دفع اضافية لتلك الجهود .

إن تأييد أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتصل والمتزايد للقرارات المتعلقة بمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي شهادة على التطلع العالمي الى كفالة السلم وتعزيز التعاون في المناطق المختلفة من العالم . ولذا نعرب عن اغتباطنا للجهود التي يبذلها مكتب الشؤون البحرية وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك البرازيل - البلد القائم بالتنسيق - بغية تنظيم حلقتين دراسيتين في ١٩٩٠ و ١٩٩١ بشأن تطبيق النظام القانوني المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ستعقدان في الكونغو وأوروغواي .

ويتخذ بلدي الكونغو في الوقت الحالي كل الترتيبات اللازمة لكفالة إنجاح الحلقة الدراسية التي ستعقد في برازافيل .

وختاما ، نود أن نذكّر بأن توطيد السلم والتعاون في جنوب الاطلسي يقتضي أن تلتزم كل الدول الأعضاء والمجتمع الدولي باللجوء الى المفاوضات لتسوية ما يمكن أن ينشأ بينها من خلافات ، بطريقة سلمية ، في إطار القواعد التي تنظم التعايش الدولي .

السيد ازيكيوي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نيجيريا تنظر الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١/٤١ المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، الذي أعلن رسميا إنشاء منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، باعتباره معلما هاما في تعزيز التعاون والأمن والتنمية على الصعيد الاقليمي ، وكذلك في النهوض بالسلم الدولي . إن مبادئ وأهداف ذلك القرار تؤكد اقتناعنا بضرورة التفاهم السياسي والتعاون الاجتماعي الاقتصادي فيما بين الدول ، اللذين يشكلان ركيزتي السلم والأمن الحقيقيين .

إن جنوب الاطلسي منطقة تتسم بأهمية خاصة لنيجيريا لأسباب مختلفة . فالحفاظ على جنوب الاطلسي للانشطة السلمية أمر حيوي لأمن نيجيريا ومعاملاتها البحرية المشروعة ، شأنها في ذلك شأن سائر الدول الأعضاء في المنطقة وبوصفها دولة ساحلية تطل على جنوب المحيط الاطلسي . وعلاوة على ذلك يتسم جنوب الاطلسي ، بوصفه المحيط المشترك الذي يربط القارة الافريقية بأمريكا الجنوبية ، بأهمية محورية للتعاون بين هذين المكونين الجغرافيين للعالم النامي اللذين اعاقت عقود الاستعمار والتخلف اقامة صلات وثيقة فيما بينهما . وتعبر منطقة جنوب الاطلسي في المقام الاول - باستكمالها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية التي قامت بموجب معاهدة تلاتيلولكو والمبادرة الافريقية الداعية الى اعتبار قارتنا منطقة لا نووية - تعبيرا عن رغبة دول المنطقة في أن تتحرر من التدخل الأجنبي ، والتنافس العسكري ، والتسابق على حيازة الأسلحة النووية ، والنوايا العدائية الأخرى .

لقد حددت الوثيقة الختامية للاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي الذي عقد في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والواردة في الوثيقة A/43/512 ، التصور الأولى لكيفية تحقيق السلم والتعاون والتنمية على الصعيد الاقليمي . وتعبر تلك الوثيقة عن رغبة دول المنطقة في إيلاء الأولويات اللازمة لا لإقامة الصلات وإيجاد تعاون في الميدان السياسي فحسب ، بل أيضا لتوطيد أمن الدول الأعضاء والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية لشعوبها . أي بعبارة أخرى ، إن منطقة جنوب الاطلسي تسعى بالفعل الى تحقيق الآمال والطموحات التي ألهمت انشاءها بوصفها أداة للسلم والتعاون فيما بين بلدان الجنوب .

وبينما ترحب نيجيريا بهذه الاتجاهات الايجابية وبالمنجزات المتواضعة التي حققتها المنطقة حتى الآن ، فإننا غير غافلين عن التحديات والمشاكل الماثلة أمامنا . وعلى الرغم من أن جنوب المحيط الأطلسي من أقل المناطق اكتظاظا بالسلاح في عالم اليوم ، فإن بعض التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة تثير قلقا بالغا لبلدي . فأولا ، ما زالت القارة الافريقية مهددة بطموح جنوب افريقيا العنصرية ، وهي بلد يطل على جنوب المحيط الاطلسي ، إلى امتلاك الأسلحة النووية .

بالرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية على مدى ٢٥ عاما ، والتي يرجع تاريخها الى عام ١٩٦٤ ، لجعل افريقيا لا نووية ، ما زال نظام الاقلية القمعي في بريتوريا يواصل بلا هوادة - بتحريض من دول من خارج المنطقة ومعونتها التكنولوجية - الحصول على الاسلحة النووية والتقليدية المطورة للغاية للإبقاء على سياسات الفصل العنصري التي ينتهجها . إن ما تكشف مؤخرا من تطوير جنوب افريقيا - بالمساعدة الاسرائيلية - لقذائف متوسطة المدى نووية الرؤوس يبلغ مداها ٧٠٠ كيلومتر ومرافق إجراء التجارب النووية المكتملة ، يبين الخطر المتزايد ليس فقط على أمن الدول الافريقية المجاورة لكن أيضا على السلم الاقليمي والدولي .

ثانيا ، إن الاهمية الاستراتيجية للمحيط الاطلسي بوصفه ممرا مائيا حيويا للنقل الدولي والمعاملات البحرية وشبكات الاتصالات يضفي عليه قيمة كبرى بوصفه أحد المحيطات المزدحمة بحركة المواصلات في عالم متكافل . ومع ذلك ، لم تكتف مصالح الدول الكبرى أبدا بالاقتصار على الاستخدامات السلمية للممرات المائية الاستراتيجية . إن الخطر الذي تمثله المنظومات البحرية ووزعها في مناطق شاسعة من المحيطات بعيدة كل البعد عن أماكن نشأتها الجغرافية ، وأسلحتها النووية المطورة وخاصة تلك الموجودة على متن الغواصات ، يشكل تهديدا كبيرا للامن على شاطئ البحار وخاصة أمن الدول الساحلية النامية بما في ذلك أمن دول جنوب الاطلسي . إن وجود القواعد العسكرية التابعة للدول الكبرى في شتى جزر جنوب المحيط الاطلسي ، وبعضها شديد القرب من أراضي بعض دول المنطقة إنما يسبب قلقا من ناحية الامن .

ثالثا ، إن منطقة جنوب الاطلسي بوصفها منطقة تتشاطر الحدود مع قارة انتاركتيكا البكر لا يمكن إلاّ أن تهتم بالتطورات الواقعة في تلك الارض غير المأهولة التي جذبت ، بسبب مواردها المحتملة ، اهتماما دوليا كبيرا في السنوات الاخيرة . لكن للاسف ، بدلا من الحفاظ على انتاركتيكا للاستكشاف العلمي والانشطة العلمية البحتة . يجري استغلالها تدريجيا لاهداف اقتصادية ومعدنية وسياحية . إن إفساد نظام انتاركتيكا الايكولوجي الحساس من جراء الارتفاع المفاجئ في مستوى درجة حرارة المحيط

ستكون له آثار لا يمكن تخيلها على بقية العالم وخاصة دول الجنوب الساحلية القريبة من الشاطئ . إن التقارير المتزايدة عن النفط المنسكب من السفن وناقلات البترول التي تذرع انتاركتيكا يشير أيضا بالغ القلق حيال تلوث البيئة بما له من آثار متوقعة تعم منطقة جنوب الاطلسي .

وبما أن انتاركتيكا تعد بمثابة كنز اقتصادي بالنسبة لبعض الدول المتقدمة تكنولوجيا ، يبقى التنافس العسكري والجهود التي تبذل للسيطرة على المناطق الثرية بالمعادن إمكانية قائمة غير مشكوك فيها وهذا من شأنه أن يكون له أثر سلبي على المناطق النائية .

لهذه الاسباب ، ضمن أسباب أخرى ، لا يسع نيجيريا إلّا أن تشعر بالقلق حيال إمكانية أن تعرقل هذه العوائق تنفيذ أهداف منطقة جنوب الاطلسي تنفيذا كاملا . لهذا ندعو الامم المتحدة بل والمجتمع الدولي بأسره لمساعدة دول المنطقة في محاولتها صيانة مصالحها وتطلعاتها المشروعة وكذلك لضمان حرية الملاحة والمرور البحري الآمن وأمن البيئة .

يود وفد بلادي أن يثني على التأييد الذي قدمته دول المنطقة والجمعية العامة إبان الدورة الثالثة والاربعين التي عقدت في العام الماضي ، لاتخاذ إجراء بشأن مسألة إلقاء النفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطرة في افريقيا . إذ قوبلت ، عن حق ، هذه الممارسة الإجرامية المتمثلة في التخلص غير المشروع من هذه النفايات في أراضي بعض دول المنطقة ، بإدانة المجتمع الدولي الشديدة . إن يقظة دول المنطقة حيال الممارسات الإجرامية لتجار النفايات أسفرت منذ ذلك الحين عن جهود منسقة ، حالت حتى الآن دون إلقاء غير مشروع مماثل للنفايات في أي جزء من المنطقة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يجعل لقلقه حيال سلامة البيئة أثرا عمليا ملموسا وذلك بجعل الإطار القانوني الحالي للقضاء تماما على إلقاء النفايات المشعة وغيرها من النفايات الخطرة في أراضي دول أخرى أكثر صرامة .

يرحب وفد بلادي بتقرير الامين العام A/44/536 ويثني على الامم المتحدة لتأييدها لمبادئ وأهداف المنطقة . كما نعرب عن امتناننا لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومكتب شؤون المحيطات وقانون البحار التابع للامانة العامة للمساعدة التي يقومان بتقديمها الى المنطقة في بلوغ أهدافها وتنفيذ برامجها الهامة .

ويحدو وفد بلادي وطيد الامل في أن يتسنى ، خلال الاجتماع عالي المستوى التالي لدول المنطقة ، المقرر عقده في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، الترحيب بناميبيا في جماعتنا بوصفها العضو الثالث والعشرين .

وأخيرا ، يود وفد بلادي أن يكرِّر التزامه الذي لا يحيد بفعالية جنوب الاطلسي واستمراريته ويوصي بمشروع القرار A/44/L.24 إلى الجمعية العامة لتأييده بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة الخاصة بهذا البند .

والآن أعطي الكلمة لممثلة فنزويلا التي تود تعليل تصويتها قبل التصويت . وأود أن أذكِّرها بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت على عشر دقائق فقط ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة داسيلفا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا تزال فنزويلا تولي أهمية خاصة للمبادرة المتعلقة بإقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي . ففي البيان الذي أدلينا به عند النظر في هذا البند في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة أعلنا بوضوح الاسباب التي حدت بفنزويلا الى تقديم القرار ٣٣/٤٣ .

نود ببساطة أن نقول إن فنزويلا دولة ساحلية من دول جنوب الاطلسي التي يصب فيها نهرنا الرئيسي الاورنيوكو . ونحن نتشاطر الرأي القائل بأنه من المستصوب لاسباب عديدة إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الاطلسي وذلك ليس لصالح البلدان الساحلية وحدها في تلك المنطقة ولكنه أيضا لصالح المجتمع الدولي بأسره .

وبالتالي ، تعد المبادرة المتعلقة بإعلان جنوب الأطلسي منطقة هدفها الاساسي النهوض بالسلم والتعاون بين الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية وتنسيق جهود تلك البلدان في عمل مشترك لصالح السلم والأمن والتقدم في المنطقة ، أمرا ذا أهمية خاصة بالنسبة لفنزويلا .

وينبغي أن لا يفسر عدم اشتراكنا في تقديم مشروع القرار A/44/L.24 هذا العام ، على أن اهتمام فنزويلا قد تناقص أو انعدم فيما يتعلق بهذه المسألة ، وكما فعلنا في الاعوام الاخرى ، سنصوت هذا العام في صالح مشروع القرار الحالي الذي يؤكد تلك الاهداف مرة أخرى .

إننا نأمل أن نتمكن في العام المقبل ، عندما تتناول الجمعية العامة هذا البند مرة أخرى ، أن نشارك بنشاط في إعداد مشروع قرار يتصل بنفس الموضوع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.24 .

إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار بشأن منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي ، فسوف تطلب إلى الامين العام أن يبقي تنفيذ القرار ١١/٤١ قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين يراعي ، في جملة أمور ، الآراء التي تعرب عنها الدول الاعضاء . وقد تم إدراج مخصصات لهذا النشاط في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . ومن ثم ، فليس من المتوقع أن يترتب على تنفيذ مشروع القرار A/44/L.24 إذا ما اعتمدته الجمعية العامة أي آثار على الميزانية البرنامجية .

تبدأ الآن عملية التصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : كندا ، اليابان .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.24 بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع عضوين عن التصويت . (القرار ٣٠/٤٤) .*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت ، أود أن أذكر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد سالاس (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ترى حكومة المكسيك أن الجهود التي بذلتها دول جنوب الاطلسي لتعزيز منطقة السلم والتعاون تستحق الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي . ومن ثم ، صوتت المكسيك في صالح القرارات التي اعتمدت بشأن هذا الموضوع ، ولا سيما القرار ١١/٤١ الذي أعلنت به الجمعية العامة رسميا إنشاء منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي .

ويمثل القرار الذي اعتمدناه على التو خطوة أخرى إلى الامام نحو تقوية وتعزيز تلك المنطقة ، ولا سيما بتأكيده مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى المحافظة على بيئة المنطقة ، وضمان حمايتها . ونحن مقتنعون بأنه عن طريق تعزيز التعاون الدولي وحده تتحقق أهداف السلم التي ينص عليها ميثاق منظمتنا .

---

* بعد ذلك أبلغت وفود بابوا غينيا الجديدة وباراغواي وفانواتو الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

وفي هذا السياق ، يرحب وفدي بروابط المساعدات التي نشأت بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة ودول جنوب الأطلسي . ولهذه الأسباب ، يتعذر على وفد المكسيك أن يفهم ، عند المقارنة مع القرار الأصلي الذي أعلن عن منطقة السلم والتعاون ، لماذا لم يتضمن هذا النص الجديد أي إشارة إلى التزام جميع البلدان باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة . ونحن نرى أن إشارة من هذا النوع سوف تسهم إسهاما ملحوظا في تحقيق الأهداف الأصلية لدول جنوب الأطلسي .

السيد ماكدوغال (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اضطرت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى التصويت ضد مشروع القرار الخاص بمنطقة السلم لجنوب الأطلسي ، وكما ذكرنا في الماضي ، تستند معارضتنا إلى الرأي القائل بأن قرارا كهذا لا يتماشى مع المبادئ المعترف بها عموما بموجب القانون الدولي لحرية الملاحة في أعالي البحار والحق في المرور البريء في المياه الإقليمية . وترى الولايات المتحدة أنها لا تستطيع أن تقبل هذه القيود .

وبالإضافة إلى ذلك ، نرى أن أي محاولة لإنشاء منطقة سلم معترف بها دوليا ينبغي القيام بها من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بين الأطراف المعنية وليس عن طريق قرار للجمعية العامة .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إذ تحتفظ فرنسا بروابط صداقة وتعاون بعيدة الأمد مع بلدان منطقة جنوب الأطلسي ، ورغبة منها في دعم الجهود الرامية إلى تأمين التعاون بين الدول على الصعيد الإقليمي ، صوتت فرنسا هذا العام لصالح مشروع القرار الخاص بهذا البند . ومع ذلك ، تود بلدي أن تذكر مرة أخرى - شواغلها فيما يتصل بفكرة إنشاء منطقة سلم لجنوب الأطلسي ، إزاء الطريقة التي تظهر بها باستمرار في النص المطروح أمامنا . وتتصل تلك الشواغل أساسا بجوانب الغموض مع الافتقار إلى الدقة فيما يتعلق بالحدود الجغرافية للمنطقة ، بالإضافة إلى الطبيعة المحددة للالتزامات التي ستصبح إجبارية على الدول المعنية .

وأود أيضا أن أشير إلى أن فرنسا تعلق دائما أهمية قصوى على الحاجة إلى إنشاء مناطق سلمية أو مناطق منزوعة الاسلحة النووية لا تتعارض بأي حال مع قواعد القانون الدولي التي تنطبق ، بصفة خاصة ، على استخدام المجالين البحري والجوي .

وتأمل فرنسا بكل إخلاص ، وبروح بناءة ، في إزالة أوجه الغموض عند النظر في هذا البند من جدول الاعمال في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

السيد داكوستا بريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد البرتغال أن يؤيد مشروع القرار A/44/L.24 بشأن منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي ، مثلما فعلت إزاء مشروع قرار مماثل في العام الماضي .

ونحن نسلّم بالاتجاهات الهامة والايجابية في العلاقات الدولية فيما يتعلق بتخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء العالم . وفي هذا الصدد . فإن مشروع القرار الذي اعتمد على التو لن يؤدي إلا إلى تعزيز السلم والتعاون الدوليين ويعمل على النهوض بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

ونحن نؤيد إدراج فقرات جديدة تتصل بالشواغل البيئية .

ومع ذلك ، نود أن نعرب - كما فعلنا في العام الماضي بالنسبة لنص مماثل - عن تحفظاتنا فيما يتعلق بعدم الدقة في تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي تغطيها أحكام مشروع القرار .

السيد مارتن (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أدلي ببضع كلمات تعليلا لامتناع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.24 ، حيث كان بوسعنا في الماضي تأييد مشاريع قرارات مماثلة .

تؤيد كندا كقاعدة عامة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية شريطة استيفاء شروط معينة لأن ذلك يشكل تقدما على طريق الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وبوصفه عنصرا من عناصر إشاعة الاستقرار في المناطق المعنية . وقد نظرنا ، تقليديا ، الى مشاريع القرارات المتعلقة بمنطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي في هذا الضوء وأسعدنا أن نؤيدها . ولهذا شعرنا بشيء من الأسف هذا العام لأن مشروع القرار تضمن اشارات الى مسائل خارجية ، وهي اشارات لم نستطع للأسف أن نؤيدها . وأشير بصفة خاصة الى الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار التي تقول إن الجمعية

"تحث جميع الدول على الامتناع عن نقل النفايات الخطرة والسامة والنووية الى المنطقة" ؛

بوصفها فقرة غير مناسبة لقرار من هذا النوع .

ونتيجة لذلك ، كان علينا أن نمتنع عن التصويت هذا العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظرنا في البند ٣٣ من جدول الأعمال .

البند ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته

(أ) مشروع مقرّر (A/44/L.37)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/44/695)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أحيط الجمعية علما بأن مقدمي مشروع المقرر A/44/L.13 ومشروع القرار A/44/L.19 قد سحبوا هذين المشروعين اللذين قُدّما الى الجمعية من قبل .

أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا ليعرض مشروع القرار A/44/L.37 .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتقدم بالنيابة عن وفود إثيوبيا ، استراليا ، ايسلندا ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، جامايكا ، الجزائر ، ساموا ، السنغال ، السويد ، فانواتو ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، النرويج ، نيبال ، الهند ، وأيضا بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، وهي : أسبانيا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايطاليا ، ايرلندا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، لكسمبرغ ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، اليونان . وبالنيابة عن وفد بلادي يوغوسلافيا ، بمشروع المقرر A/44/L.37 المعنون : "عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للنظر في مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع ، بغية توسيع نطاق هذا التعاون وزيادة فعاليته" .

وقد جاء مشروع المقرر المعروض علينا نتيجة مفاوضات مكثفة وناجحة بين مختلف الوفود أبدت جميع البلدان من خلالها رغبتها في عقد دورة استثنائية ناجحة لمشكلة المخدرات بغية تعزيز التعاون الدولي في النضال ضد هذا الوبال العالمي .

وتحدد الفقرة الأولى من منطوق مشروع المقرر موعد عقد الدورة الاستثنائية ، التي ستعقد في الفترة من ٣٠ الى ٣٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ في نيويورك برئاسة رئيس الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة .

وتتضمن الفقرة الثانية من المنطوق إنشاء لجنة تحضيرية جامعة للدورة الاستثنائية السابعة عشرة . ومن المتصور أن تجتمع اللجنة لمدة يومين خلال الاسبوع الاول من شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم لمدة ثلاثة أيام خلال الاسبوع الاول من شباط/فبراير ١٩٩٠ .

وبمقتضى الفقرة الثالثة من المنطوق ، يجوز أن يجتمع المكتب - وهو مكون من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر واحد - فيما بين دورات اللجنة التحضيرية لدفع الاعمال التحضيرية .

وتحدد الفقرة الرابعة من المنطوق دور لجنة المخدرات في الإعداد للدورة الاستثنائية .

وفي الفقرة الخامسة يُطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا الى اللجنة التحضيرية ، في دورتها الثانية بشأن :

"(أ) الاعمال الجارية بصدد وضع خطة عمل على مستوى منظومة الامم المتحدة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات مع مراعاة توصيات المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وبرامج الامم المتحدة القائمة ، وغيرها من الانشطة على الصعيدين الدولي والاقليمي ؛

"(ب) التقدم المحرز بصدد تخصيص موارد كافية في نطاق منظومة الامم المتحدة لضمان إعطاء الاولوية المناسبة للمسائل المتعلقة بالمخدرات ؛

وأخيرا تدعو الجمعية في الفقرة الاخيرة

"لجنة المخدرات وسائر الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الامم المتحدة أن تنقل إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية أي آراء بشأن المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية" .

ويأمل مقدمو مشروع المقرر أن يُعتمد بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة الخامسة ، وتتضمن الفقرتان ٣ و ٤ من ذلك التقرير الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع المقرر A/44/L.13 ، الذي تم سحبه ، وقد أحطت علما بأن مشروع المقرر الجديد A/44/L.37 ، ستكون له نفس الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي كانت لمشروع المقرر A/44/L.13 ، وذلك لأن مشروع المقرر الذي سُحب ومشروع المقرر الجديد يتضمنان عناصر متماثلة وأعني بها ، عقد دورة استثنائية في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وإنشاء لجنة تحضيرية جامعة تجتمع لمدة يومين خلال الاسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، ثم لمدة ثلاثة أيام خلال الاسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩٠ .

وتبتُّ الجمعية الآن في مشروع المقرر A/44/L.37 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قررت أن تعتمد ذلك المقرَّر ؟

اعتمد مشروع المقرَّر A/44/L.37

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٥٧ من جدول الأعمال .

البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)

منجزات السنة الدولية للسلم

(أ) تقرير الأمين العام (A/44/615)

(ب) مشروع قرار (A/44/L.16)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أمام الجمعية العامة الآن مشروع القرار A/44/L.16 ، الذي تولى عرضه ممثل كوستاريكا في الجلسة العامة الـ ٣٧ . وأعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا ، التي طلبت الادلاء ببيان بشأن مشروع القرار هذا .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عندما عرضنا مشروع قرارنا المعنون "الإعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للإدامة" A/44/L.16 ، أكدنا على أن تقرير الأمين العام يسلم بأن من بين المنجزات الهامة للسنة الدولية للسلم أنشطة مختلفة قامت بها المؤسسات العلمية ومراكز التعليم من أجل تعزيز السلم . ويستهدف مشروع القرار هذا التأكيد على أحد هذه المنجزات بمطالبة الجمعية العامة بأن تحيط علما مع التقدير بالإعلان الذي اعتمده مؤتمر البحث عن المعنى الحقيقي للسلم ، والذي نظمته جامعة السلم في كوستاريكا ، وهي مؤسسة أنشأتها الأمم المتحدة .

والنص الذي قدمناه نص إجرائي في طبيعته ، ومقصده الوحيد أن تحيط الجمعية العامة علما بإعلان يسترشد في كل نواياه ومقاصده بمبادئ مشتركة في كل المعايير الأخلاقية والفلسفات والديانات والمعتقدات والايديولوجيات التي تقبل مسؤولية الفرد الإنساني ـ رجلا كان أو امرأة ـ تجاه الحياة والمجتمع الذي ينتمي إليه وفيما يتجاوز ذلك تجاه المجتمع الدولي .

وتقول إحدى فقرات الإعلان

"إن مبادئ الحرية والعدالة والسلم في العالم ، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تقوم على أساس الاعتراف بالكرامة الذاتية وبحقوق الإنسان المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية" (A/44/626 ، ص ٤) .

إن هذا المبدأ الأساسي الذي تأكد في العديد من وثائق الأمم المتحدة يؤدي بنا الى مبدأ آخر يشدِّد على

"التحدي الذي تسفر عنه أوجه اختلال التوازن في العلاقة الديناميـــة بين السكان والموارد والبيئة" (المرجع نفسه ، ص ٥) .

ونعتقد أننا نؤكد بذلك أن ثمة حاجة ملحة الى مزيد من الشعور بوحدة الحيـــاة وبالميزة الفريدة لكل تعبير من تعبيرات الحياة ، وأيضا بتعميق للمعنى الإنسانـــي للمسؤولية وبتوجيه جديد للفكر والحس والعمل الإنساني .

وقد أعربت السيدة مارغريت ثاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة في كلمتهـــا البالغة الاهمية أمام الجمعية العامة عن قلقها العميق ، وأشارت الى ضرورة القيـــام بعمل متضافر فيما يتعلق بهذه المسألة . وهذه المسألة ذُكرت أيضا في الإعلان وهـــي تعبر عن رأي تتشاطره كوستاريكا .

ونشاطر كذلك الآراء التي أعرب عنها سفير توغو في كلمته الهامة بشأن هـــذا الموضوع يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر الماضي . لقد أشار بقدر كبير من الحساسية الـــى المادة ٧ من الإعلان الواردة في الفصل الثالث بشأن البدائل التي أمام الإنسانيـــة والمسؤولية العالمية . وتبدأ المادة ٧ بالعبارة التالية :

"للفرد البشري ، من بين جميع الكائنات الحية ، القدرة الفريدة علـى أن يقرِّر ، بوعي ، إذا ما كان يحمي أو يلحق الضرر بنوعية وظروف الحياة علـى الأرض" (المرجع نفسه ، ص ٨) .

وأكد سفير توغو في هذا الصدد أنه :

"سواء أكنا كبارا أم صغارا ، بيضا أم سودا ، أغنياء أم فقـــراء ، فإذا ما فكرنا ماديا في المادة ٧ ، وأصبحنا أكثر إدراكا لحقيقة أن العالـــم كل لا يتجزأ ويقوم أساسا على المحبة ، لأمكن للبشرية أن تخطو خطوات هائلـــة صوب السلم" (A/44/PV.37 ، ص ٣١) .

وأشارت ممثلة الفلبين كذلك في كلمتها الشيقة الى الإعلان ونوَّهت بإحدى فقـــرات ديباجته التي تقول إنها

"تسلّم بالحاجة الى ضمان توفير مشاركة كاملة ومتساوية بين الرجال والنساء في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتعزيز السلم والتنمية" (A/44/426 ، ص ٤) .

وتذكّرنا هذه الفقرة باستراتيجيات نيروبي الاستشرافية كأساس لضمان التعجيل بإدماج المرأة في عملية التنمية وتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم .

لكل هذه الأسباب قدمت كوستاريكا الإعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للإدامة كصك صالح للنظر فيه والالتزام به .

ونحن مقتنعون بأن المعارضة لمشروع القرار هذا لا تنبني على النص في حد ذاته ، الذي تحيط فيه الجمعية العامة علما بوثيقة تم تصورها بشكل جيد وتسعى الى إيجاد حلول لمشاكل تؤثر على الجنس البشري ولم يتم التوصل الى حلول لها حتى الآن . ونجد من الصعب علينا أن نعتقد أن الاعتراضات التي أثارتها بعض الوفود لها صلة بنص الإعلان . فقد قيل لنا على سبيل المثال أن هذه الوثيقة ليست هامة وأنه ليس من الضروري اتخاذ قرار للاحاطة بها . إننا نحترم بشدة آراء كل الوفود ، ولكننا نعتقد أن الإعلان هام بالفعل .

وقد قلنا ردا على تلك الملاحظات إن المؤتمر المشار إليه نظمته جامعة السلم ، وهي مؤسسة مكرسة لدراسة قضية السلم ، أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٣٥/٥٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وقد انعقد المؤتمر وفقا لمبادئ إعلان الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم ، واشترك فيه أشخاص من مختلف المعتقدات والأعراق والاتجاهات السياسية والتكوينات المهنية قرّروا أن يوحدوا جهودهم في إعداد هذا الإعلان .

وتعتبر الحقائق المتعلقة بصياغة الإعلان الذي وزع كمرفق للوثيقة A/44/626 المؤرخة في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ من المسائل التي يجدر إدخالها في سجل التاريخ . لقد قدمت الإعلان الى الجمعية العامة حكومة كوستاريكا التي رأى رئيس جمهوريتها أن الإعلان سيكون عملا ملهما وقيّما ، ولذلك اضطلع بمسؤولية تقديمه بنفسه

(السيدة كاستنرو دي باريش ، كوستاريكا)

الى الدورة الرابعة والاربعية للجمعية العامة . ولا بد أيضا من القول إن جميع المؤتمرات والاحداث التي تمت في العديد من الدول فيما يتعلق بإعلان السنة الدولية للسلم لم يكن من بين المشتركين في أي منها شخصان من الحائزين على جائزة نوبل للسلام على نحو ما حدث في هذا المؤتمر الذي حضره رئيس جمهورية كوستاريكا والدالاي لاما حاكم التبت السابق ، وكلاهما حصل على هذه الجائزة .

وقد دأبت كوستاريكا باستمرار ، باعتبارها من الدول الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، على تأييد مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول بغض النظر عن حجمها أو قوتها . إن كوستاريكا ، بوصفها بلدا صغيرا يفتقر الى القوة العسكرية والاقتصادية ، ولكنه ملتزم بالمبادئ الاساسية للميثاق وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك القانونية الاخرى ذات الصلة ، تعتقد أن لها الحق والسلطة المعنوية في أن تقترح على الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار A/44/L.16 الذي هدفه الوحيد هو الإحاطة علما بالإعلان . ونحن لا نعتقد أننا نضرُّ أحدا بتقديم اقتراح يتضمن كل العناصر التي استرشدت بها المناقشات التي جرت في هذه الدورة وفي الدورات السابقة للجمعية العامة .

ومع ذلك عارضت دولة قوية عضو في الأمم المتحدة - وعضو دائم في مجلس الأمن - مشروع القرار بصورة قاطعة . وسيكون ذلك عقبة في طريق اعتماد المشروع الذي كان يراودنا الأمل في اعتماده . ولهذا ، قررت حكومتي ألاّ تطالب بطرح مشروع القرار A/44/L.16 ، "الاعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للإدامة" ، للتصويت ولا بالبتّ فيه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : على ضوء البيان الذي أدلت به تواً ممثلة كوستاريكا ، لن يبتّ في مشروع القرار A/44/L.16 .

طلب ممثل الصين الإدلاء ببيان .

السيد يو منغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد ذكرت ممثلة كوستاريكا الآن أن وفدها طلب عدم البتّ في مشروع القرار A/44/L.16 ، تحت البند ٢١ من جدول الأعمال . والوفد الصيني يودّ أن يعرب عن تقديره لذلك . وأعتقد أن هذا الشعور تكنّه وفود كثيرة .

مع ذلك أشارت ممثلة كوستاريكا الآن الى دالاي لاما عندما تكلمت عن مؤتمر البحث عن المعنى الحقيقي للسلم الذي انعقد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وأودّ أن أوضح أن دالاي لاما قد شارك في أنشطة تفتت الوحدة الوطنية في الصين ووحدة أبناء الصين . وإن مشاركته في مؤتمر كهذا لا يمكن أن تكون إسهاما في السلم العالمي . ولهذا ، أودّ أن أعرب عن أسفنا لأن المنظمين لهذا المؤتمر قد وجهوا دعوة الى دالاي لاما وقرروا منحه مركز المتكلم الرئيسي في ذلك المؤتمر .

وأكرّر أننا نطلب بكل احترام ألاّ يجري تصويت على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثلة كوستاريكا التي ترغب في الكلام ممارسة لحقها في الرد .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من بين الجوانب الهامة للديمقراطية ، التي نؤمن بها إيمانا راسخا ، أن المرء قد يكون له رأيه الخاص وفي نفس الوقت يقبل ويحترم آراء الآخرين الذين قد لا يشاركونه

(السيدة كاستـــرو دي باريش ، كوستاريكا)

هذا الرأي . وقد أعرب وفدي بوضوح عن رأيه فيما يتعلق بمشروع القرار وكذلك بشأن إعلان المسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للإدامة .

وكما قلت مسبقا - وأكرِّر الآن - إننا لا نشارك ممثل الصين آراءه ، ولكننا نحترمها . ولهذا السبب بالتحديد طلبنا ألاَّ يُبَتَّ في مشروع القرار A/44/L.16 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اختتمنا النظر في البند ٢١ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥